

إفريقيات حول الصراع الإريتري - الإثيوبي

الإفريقية عام ٦٤، كأحد المبادئ المكتملة للميثاق كضرورة لضمان تجنب القارة العديد من المنازعات الدولية).

وبرغم أن النزاع قد أوشك ظاهريا على الاقتراب من نهايته بعد أن تم تحقيق الانسحاب المتبادل لقوات كل طرف لدى الدولة الأخرى إلى نقاط ما قبل مايو ٩٨، إلا أنه يبقى مع ذلك بعض التساؤلات القائمة التي يتعين التوصل لإجابات صحيحة عليها:

● محاولة التعرف على الأسباب

والدوافع الحقيقية لهذا النزاع وهل هو حقا

صراع حدود بين دولتين أم صراع على

النفوذ والسلطة غذته مجموعة من الشكوك

والاتهامات المتبادلة بين البلدين حيث تتهم

إثيوبيا إريتريا بدعم قوات المعارضة الإثيوبية

لفتح جبهة جديدة ضد النظام الإثيوبي،

وبأنها تسعى لتأكيد وضعها بأنها بمثابة

إسرائيل إفريقيا أو (اليهود السود)، كما تتهم إريتريا إثيوبيا بأنها

تسعى لاستمرار الحرب لمجرد دعم نظامها القائم على تسلط حكم

الأقلية من قبائل «التيجراي» (التي تمثل خمس مجموع السكان

فقط) في مصادير إثيوبيا خاصة في قيادات الجيش ضد قبائل

المعارضة الإثيوبية التي تمثل غالبية الشعب من قبائل «الأورومو»

و«الأمهرة»، وأن النظام الإثيوبي يسعى لتوسيع إقليم «تيجراي»

الإثيوبي شرقا داخل الأراضي الإريتريّة لصنع دولة أو دولة

جديدة في إريتريا تكون موالية لإثيوبيا ضد الرئيس أفورقي، كما

تشعر إريتريا بأن النظام الإثيوبي نادم على عدم حصوله على ما

كان يأمله من قبول استقلال إريتريا مقابل إقناعها بتقبل قيام دولة

كونفدرالية مع إثيوبيا تسهل لها عملا يحقق منفذا لها على البحر

من خلال ميناء «مصوع» بعد أن أضحت منذ حدوث استقلال

إريتريا دولة مغلقة لا شواطئ لها على البحر، وتتهم إريتريا إثيوبيا

أيضا بسوء معاملاتها للآلاف من رعاياها الذين طردتهم إثيوبيا

في ظروف غير إنسانية مجبرة إياهم على العبور عبر المناطق

الخطيرة والصحراء القاتلة دون السماح لهم بالخروج تحت رعاية

الصليب الأحمر الدولي، وأن إثيوبيا تسعى دائما لتفتيت وحدة

الصومال من خلال دعمها إحدى الفصائل المتصارعة

(الرجوانيين) ضد الفصائل الأخرى وهو ما ترفضه إريتريا.

● مدى إحكام حظر العسكري المفروض دوليا على بيع

السلاح للطرفين ومدى صموده أمام محاولات تهريب السلاح لأحد

الطرفين أو كليهما عن طريق السوق السوداء، ومدى احترامهما

لنداء حظر استعمال الطائرات المروحية في أية معارك لاحقة.

● مصير الوثائق الرئيسية الثلاث التي اقترتها منظمة الوحدة

الإفريقية وهل ستظل بمثابة أساس صالح للحل أم ستسعى

إثيوبيا لإيجاد مزيد من العقوبات والمطالبات في تنفيذها من خلال

طلب المزيد من الإيضاحات والتفسيرات لمجرد التعطيل.

● مدى قدرة بعض الدول العربية على عدم تورطها بأي صورة

في النزاع خاصة إزاء ما تشيخه إريتريا من أن السودان قد

سمحت لقوات إثيوبية بالمرور عبر منطقة «أم هاجر» السودانية

للاتفاف حول القوات الإريتريّة من داخلها.

● وتبقى قبل وبعد هذا كله مشكلة الإجابة عن التساؤل الذي

طرحته إثيوبيا دائما وهو: من هو البادئ بالعدوان؟ ومن هو المعتدى

أو الضحية؟ وهو السؤال الذي رفضت منظمة الوحدة الإجابة عليه

لأنه يخرج حاليا عن نطاق ولايتها، كما أنه متروك لنتائج عملية

ترسيم الحدود المنبثقة عن ميثاق اتفاق الإطار.

● كما يظل الأمل معقودا في سرعة التوصل لحل لهذا النزاع

لإدراك جميع الأطراف خطورة استمراره بالنسبة لمصلحة أهداف

دول عديدة بما فيها المصالح الأمريكية ذاتها، ونتيجة الضغوط

المتوقعة حدوثها ضد النظام الإثيوبي من الداخل من قبل فصائل

المعارضة الرئيسية لجماعات «الأورومو» وجبهة تحرير «سيدابا»،

الجبهة الوطنية لتحرير «أوجادين» وجماعة الاتحاد الإسلامي

والجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا التي ستسعى كلها لكبح

جماع القوة العسكرية للنظام الإثيوبي في تحقيق مزيد من

الانتصارات يزيد من تحكم الأقلية في الأغلبية

سفير

محمد عبدالرحمن دياب

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

لحم كنت أود أن أبدأ هذه السلسلة الجديدة من المقالات الدورية المنتظمة، وتحت العنوان الموضح أعلاه، بالتصدي لموضوع أكثر إشراقا وأقل مدعاة للباس، وبعيدا عن مجمل الصراعات الإفريقية (متعددة الأشكال والأسباب) التي تجتاح حاليا معظم ربوع القارة الإفريقية في سيراليون، وأنجولا، والسودان، والكونجو الديمقراطية، وزيمبابوي..

إلخ، إلا أنه حرصا مني على ألا يبدو

مقالتي متخلفا عن ركب تلك الأحداث أو

تقطع الصلة بينهما برغم ضغوطها

الملحة على محمل الساحة الإفريقية، فقد

حرصت على أن أبدأ بالتصدي لواحد من

أخطر تلك الصراعات وأكثرها ضراوة

وتهديدا لمجمل النظام الإثيوبي وهو

النزاع الإثيوبي - الإريتري، نأمل أن

أعطيتها جميعا وتباعا في مقالاتي

اللاحقة (وبعد أن نحببت جانبا - وبصورة مؤقتة - عدة

مقالات أخرى كنت قد أعدتها عن موضوعات أكثر هدوءا

وأقل إلحاحا) حيث تترك هذه الصراعات بالجميع

المنشغلين بالشأن الإفريقي خاصة بعد التصعيد الخطير

والمفاجئ للمعارك الأخيرة بين إريتريا وإثيوبيا منذ مطلع

الشهر المنصرم وحتى قرابة عامين على اندلاعه في مايو ٦٨

باحتيال إريتريا أراضي إثيوبية في مناطق بادمي وشيراو

في إثيوبيا.

ولم يكن سهلا أن أتصدي بالكتابة من جديد عن هذا الصراع الذي مازال في مرحلة تفاعل مستمر لم تنته بعد كامل حلقاته، خشية ألا يكون عندي ما أضيفه إلى مجموع ما طرحه العديد من الأقلام، في هذا الصدد. وكان أصعب من ذلك تحديد زوايا أو نقاط اقترابي من هذا النزاع بعد أن عالجت أقلام متعددة من زوايا مختلفة، خاصة أنه أسوة بالعديد من الصراعات الإفريقية تتشابك بداخله مجموعة من الخيوط التاريخية والسياسية والدينية والعرقية، بل وأيضا السيكولوجية التي يصعب في مثل هذا الحيز الضيق حتى مجرد استعراضها. إلا أنه ويرغم مجمل هذه الصعاب فقد وجدت نفسي مشدودا ومدفوعا بمجموعة من الاعتبارات الموضوعية التي تثير الكثير من الاهتمام والتأمل ومنها:

● أنه يجري بين دولتين، إحداهما عريقة في القدم ومن أقدم

الدول الإفريقية التي وقعت ميثاق أديس أبابا عام ٦٣ بين دولة

حديثة العهد بالاستقلال، وكان يفترض كذلك أن تكون بمثابة

إضافة ثرية لمجمل فاعليات النظام الإثيوبي بدلا من أن تتحول

إلى أداة لتمزيق الوحدة وتقطيع أوصال القرن الإفريقي بأسره.

● كما أنه يمثل واحدا من أنواع الصراعات التي يصعب فهمها

أو تبريرها حيث يدور بين دولتين كلتاها تعاني - بدرجات مختلفة -

مشكلات الفقر والجفاف والتصحر، كما يدور حول مناطق جرداء

قاحلة تفتقد أية قيمة اقتصادية أو استراتيجية وأن ينشب هذا

الصراع المسلح بين طرفين غير متكافئين ظاهريا، حيث يبلغ عدد

سكان إثيوبيا قرابة ١٥ ضعفا لسكان إريتريا حيث تبلغ مساحتها

سبعة أضعاف مساحة إريتريا.

● كذلك فإن تداعيات هذا الصراع تمتد ليشمل مجموعة من

الدول الإفريقية التي تحتفظ بمصر بعلاقات وطيدة ومتوازنة مع كل

منها (السودان، والصومال، وجيبوتي، وكينيا، وإثيوبيا، وليبيا)،

التي تؤثر كلها في منظومة الأمن القومي العربي والمصري، فضلا

عن أن إريتريا بالذات خاصة منذ انضمامها للجامعة العربية عام

٧٧ أصبحت تمثل إضافة لمجمل القوة الاستراتيجية العربية في

البحر الأحمر، وذلك باعتبارها ثالث دولة عربية من حيث طول

شواطئها على البحر بمساحة ٤٢٥ ميلا.

● فضلا عن وجود أسباب خاصة تدفع مصر للاهتمام بهذا

النزاع بحكم دورها المحوري والرائد في دعم جهود منظمة الوحدة

الإفريقية وبحكم وساطتها الأخيرة في النزاع بناء على طلب

الطرفين وأسوة بسابق وساطتها في نزاعات أخرى كالنزاع

الموريتاني - السنغالي عام ٨٩، وحيث يشير هذا النزاع موضوع

احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار (الذي كانت قد أقرته القمة